الأمم المتحدة A/68/PV.54

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٥٤**

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

بنود جدول الأعمال ١٤ و ١١٨ و ١٢٥ (تابع)

التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/68/493)

مذكرة من الأمانة العامة (A/68/230)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/68/120)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): فيما يتعلق بالبندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٦/٦٨، المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، في جلستها العامة الثانية والثلاثين المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقاريره الشاملة (A/68/120، A/68/230، A/68/493) المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي نتداول بشأنها هذا الصباح. وفقا للتقارير، تعتقد إندونيسيا بأنه يترتب على الدول التزام أساسي بكفالة تعزيز الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال وضع التشريعات والسياسات ذات الصلة التي تدعم المساواة بين الجنسين والفئات الضعيفة، ومكافحة التمييز. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا إدراج هذه المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى مواصلة الجهود التي تكفل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تعزيز الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي على الصعيد العالمي.

فيما يخص مسألة السكان والتنمية، فإننا نشير إلى أهمية متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. كما نرحب بخطة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خلال دورتها التاسعة والستين. وترى إندونيسيا أن مسألة السكان مهمة، لأنها تؤثر على تكاليف التنمية الاقتصادية الوطنية. في هذا السياق، سيكون تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٤ حاسما فيما يخص توفير أساس صلب لنجاح الدورة الاستثنائية.

أما بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، ترى إندونيسيا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان لتحقيق التنمية، ويتعين إدماجهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبخصوص الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا تطلعها إلى أن تتجاوز الخطة وضع مؤشرات تفصيلية للنواتج والإنجاز لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وينبغي أن تحدد التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتصدي لمختلف التحديات التي تواجهها البلدان، تمشيا مع الأولويات والاحتياجات الإنمائية الخاصة لكل منها، وأن تنص على ذلك.

وإندونيسيا تؤيد مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان تطور الأمم المتحدة لتصبح هيئة أكثر مصداقية وقابيلة للمساءلة. والجمعية العامة تقوم بدور هام في تعزيز شفافية الميزانية على الصعيد العالمي عن طريق تحديد معايير للمساءلة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وإندونيسيا تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على التنفيذ الكامل لولايتها وضمان التنفيذ الفعال لجميع برامج الأمم المتحدة. وجهود الإصلاح يجب أن تُظهر الطابع الفريد للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أن يدعموا ويعززوا باستمرار الجهود الرامية إلى تشجيع زيادة المساءلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال هيئاتها الرقابية الداخلية والخارجية.

ويُنظر إلى الشفافية في الميزانية والمساءلة المالية على نحو متزايد باعتبارهما شرطا مسبقا هاما للحوكمة الفعالة. وبالإضافة إلى تحقيق فوائد اقتصادية، فإنهما تُعدان أيضا بمثابة تعبير سياسي عن الحوكمة الرشيدة. ولتحقيق استدامة هذه الحوكمة والمساءلة المالية الصارمة، نود أن نؤكد على أهمية جعل البيانات والمعلومات الدقيقة متاحة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة من خلال تكنولوجيا المعلومات. ويسرنا القول إن إندونيسيا قد وضعت استراتيجية وطنية لتحقيق التكامل بين نواتج منظومة تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي سيتسنى تخزينها في مركز وطني للبيانات. ويمكن لمؤسستنا العليا لمراجعة الحسابات الاطلاع على نواتج البيانات هذه والربط بينها ومضاهاتها بصورة إلكترونية. وهذه الآلية، المعروفة باسم التدقيق الإلكتروني، قد نجحت في منع الفساد والقضاء عليه بصورة منهجية. وهي تسهم إسهاما كبيرا في جهودنا الوطنية الرامية إلى تحقيق الحلم الإندونيسي في بناء بلد خال من الفساد ولا يتسامح إطلاقا إزائه.

كما أن تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ضروري لإعلاء شأن الحوكمة الرشيدة. فالإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والتي تخضع للمساءلة تقوم بدور حيوي في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، نحث على التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٩/٦٦، بشأن تعزيز كفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة العامة عن طريق تدعيم المؤسسات

العليا لمراجعة الحسابات، التي تمثل أيضا عنصرا في غاية الأهمية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

لقد اعتمد قادتنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بوصفه وعدا للجيل الحالي والأجيال المقبلة بإقامة عالم يمكن للجميع العيش فيه بكرامة، متحررين من العوز والخوف. ومع اقترابنا من فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، يحدونا وطيد الأمل في أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أيضا أن تكون بمثابة إطار فعال لتركيز الإرادة السياسية والزخم وراء الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال تحقيق النمو المستدام والمساواة. وينبغي ألا تغفل خطة التنمية أحدا من خلال ضمان المساواة في الفرص والرخاء المشترك للجميع.

السيد ستريكلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن شكر حكومة بلدي لرئيس الجمعية العامة ولأمانة برنامج عمل المؤتمر الدولي السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ على تزويدنا بهذا التقرير عن التقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج العمل (A/68/493)

وبرنامج العمل، الذي اعتمدته ١٧٩ حكومة خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ وأُعيد التأكيد عليه في العديد من المفاوضات الحكومية الدولية منذ ذلك الحين، يقر بأنه لكي يتسنى لنا جميعا تحقيق إمكاناتنا الكاملة ونيل حقوقنا الإنجابية، يجب أن نكون قادرين على ممارسة حقنا في التمتع بأعلى مستويات الصحة الجنسية والإنجابية. وبرنامج عمل المؤتمر يناقش الحقوق والسياسات والبرامج والظروف المواتية التي يحتاج إليها جميع الأفراد، ولا سيما النساء والشباب، لكي يديروا بأنفسهم المسائل المتصلة بنشاطهم الجنسي وتناسلهم وصحتهم.

غير أنه بعد مرور ١٩ عاما على القاهرة، لم تتحقق هذه الأهداف بالنسبة للكثيرين، ولا سيما بالنسبة للفقراء أو الشباب أو النساء أو المعوقين أو المشردين، والذين يتعرضون في أحيان كثيرة جدا للتهميش، والذين يشملون أفراد الأقليات العرقية أو الإثنية أو الجنسية. وجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هام أيضا للمناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومن ثم فإن عملنا في استعراض تنفيذ المؤتمر حتى الآن سيكون له صدى على نطاق إطار الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب أن نواصل المضي قدما في تحقيق أهداف المؤتمر وعدم فقدان الزخم في مواجهة المقاومة أو التحديات المستمرة. ويتمثل أحد تلك التحديات في خفض معدلات الوفيات والأمراض ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات المراهقات.

علاوة على ذلك، وبما أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، يجب علينا أن نعزز جهودنا لتلبية احتياجات المراهقين والشباب وكفالة بلوغهم أشدهم وهم في صحة جيدة. كما يجب علينا أن نساعدهم على تفادي بعض المطبّات التي تهدد مستقبلهم، مثل الزواج المبكر والقسري، الذي لا يزال متفشيا بصورة كبيرة في العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم. وعلى نحو خاص، وإذ نعمل بشراكة مع الشباب، ينبغي أن ندعم ونوفر التعليم الجيد للفتيات والفتيان على قدم المساواة على الأقل خلال مرحلة التعليم الثانوي؛ وإتاحة التثقيف الجنسي الشامل لجميع المراهقين والشباب؛ وكفالة حصول الشباب على الخدمات الصحية، لا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ والعمل على منع العنف البدني والجنسي ضد الشباب ومواجهته؛ وتعزيز حقوقهم الإنجابية وحمايتها. ويمكن لأفكارنا الجديدة وفعاليتنا المتجددة في إطار نهجنا وشراكاتنا أن تقربنا أكثر من بلوغ أهداف المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم

العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لما فيه خير الشباب من الأجيال الحالية والقادمة.

وتولي الولايات المتحدة الأولوية لضرورة تحقيق النساء والفتيات حرية اتخاذ القرار بشأن المسائل المتعلقة بحياتهن الجنسية، حتى يتمتعن بأسر قوية وفي صحة جيدة ويعشن في مجتمعات محلية وأمم مزدهرة. ونشيد ببرنامج عمل أمانة المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، بغية تقديم التقارير عما أُحرز من تقدم حتى الآن في استعراض التنفيذ العالمي لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونحن ملتزمون بالتعاون في العام المقبل مع جميع الدول الأعضاء بغية كفالة تكليل عملية الاستعراض العالمي بنتائج إيجابية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤، ١١٨ و ١٢٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.